. . . هل نستغنى عن المبيدات ؟ !

كان المفروض لهذه الكلمات، التى تراها تحتل مكان العنوان، أن تنتهى بها جولتنا مع هذا التقرير (الكتاب) المهم عن المبيدات، ولكنها ألحّت على الكاتب، وقفزت إلى مكان الصدارة، لتدخل بالكاتب وبالقارئ، معًا، إلى لب الموضوع مباشرة، فمَن منا لا يعلم - بدرجة أو بأخرى - أن للمبيدات أخطارها على صحة البشر وعلى سلامة بيئتهم ؟ وما دمنا نعلم، ألا يجب علينا أن نأخذ حذرنا من هذا الشر الذى نضعه بأيدينا - مضطرين - على طعامنا؟، ونرشه بأنفسنا فى هوائنا ؟ لقد كنا مجبرين على ذلك، فقوى الشر الكامنة فى الحشرات والآفات والنباتات غير المرغوب فيها، تسعى لأن تقاسمنا محاصيلنا الزراعية المهمة، وتهددنا فى أقواتنا. ولكننا - بعد طول خبرة بالمبيدات - نكتشف أننا نستجير من الرمضاء بالنار، وأننا كنا - طوال الوقت - نربّى وحشًا طفلاً بين ظهرانينا، وحسبناه سيظل طفلاً، فظهرت مخالب الوحش وأنيابه، وتبدت شراسة روحه. . . لابد، إذن، من إعادة حساباتنا، ومراجعة توجهاتنا. . . من هنا، جاء التساؤل فى العنوان .

والكتاب - التقرير - الذى نقرؤه معًا، عزيزى القارئ، يعد محاولة مفيدة لمساعدتنا على النظر إلى مشكلة المبيدات من جوانب متعددة، قد يَخفَى بعضها على بعضنا. وقد قضت المؤلفة (باربارا دينهام) سنتين، تجمع المعلومات الواردة فى الكتاب، من خلال التعاون الفعّال بين بعض المنظمات الأهلية والرسمية، والأفراد الأعضاء فى (التجمع الدولى لمقاومة المبيدات)، وهى هيئة غير رسمية، تأسست منذ عقدين من الزمان، وتهتم بإيجاد الحلول للمشكلات البيئية العالمية، ودعم المنظمات العاملة فى مجال حماية البيئة من آثار المبيدات.

لقد اعتاد البعض أن ينظر بارتياب إلى المبادرات القادمة من الغرب، وتتناول شئون العالم الثالث، ولعل تلك النظرة تفقد موضوعيتها أمام هذا الكتاب، الذى ترفض مؤلفته القول: إن تسمم بيئة البشر بالمبيدات هو المقابل الذى لا مناص من التسليم به من أجل التقدم، وتؤكد على أن معظم ضحايا تجارة المبيدات العالمية (٣ ملايين حالة تسمم حادة سنويًا ينتهى منها بالموت عشرون ألف حالة) من فقراء العالم.

ويحتشد الكتاب بالحقائق المذهلة والمقلقة، وأحيانًا المقبضة. . . منها أن قائمة أكبر منتجى ومصدرى المبيدات تتصدرها الولايات المتحدة الأمريكية، التى تنتج وحدها ٣٠٪ من مبيدات العالم، يليها فى القائمة بعض دول المجموعة الأوربية، ومنها ألمانيا (٢٤٪ من

الإنتاج العالمى)، ثم السويد (١٧٪)، وإنجلترا (١٤٪). وتتساءل محررة الكتاب عن كفاءة الضوابط التى تحكم تجارة المبيدات، وخاصة تلك التى تتفق عليها دول المجموعة الأوربية، وعن قدرتها على التأثير لتقليل حجم مشاكل المبيدات فى دول العالم الثالث، كما تلفت النظر إلى قلة المعلومات المتاحة حول طبيعة وحجم الصادرات، وبصفة خاصة من تلك المبيدات التى تصدر معبأة، لتتم تعبئتها فى أماكن أخرى. وتشير المحررة إلى أن الطلب المتزايد على المبيدات يفسر رواج تجارتها، ففى عقدى الثمانينات والتسعينات من القرن الماضى، ازداد استهلاك المبيدات بنسبة ٢٦١٪ فى آسيا. وبنسبة ٩٥٪ فى إفريقيا، و ٤٨٪ فى أمريكا اللاتينية. وتصرح إحدى الشركات المنتجة للمبيدات، فى نشرة لها، بأن اعتماد الدول النامية على المبيدات سوف يأخذ فى التزايد. ويكشف الكتاب كيف تتحايل بعض الشركات المنتجة للمبيدات على الرأى العام العالمى. . . ففى مواجهة حملات الدعوة إلى السيطرة على تجارة المبيدات، تحت شعار (إغلاق دائرة السموم)، والتى استهدفت منع مراكز الإنتاج فى أوربا وأمريكا من إنتاج وتصدير أنواع المبيدات الحشرية المحظور تداولها، مثل الـ (د. د. ت.) و (التوكسافين)، لجأت تلك المراكز إلى نقل خطوط إنتاج هذه الأنواع من المبيدات إلى مراكز أسواق الاستهلاك ذاتها، فى بعض دول العالم الثالث. مثل كوريا الجنوبية والهند وإندونيسيا والبرازيل. ومن الحقائق المؤسفة، ما ترويه المؤلفة على

لسان باحث أمريكى يدعى (أنجوس رايت)، أن الدول الغنية تدعم وتشجع الاستثمار فى مشروعات إنتاج المبيدات، كما تشجع استخدام المبيدات فى خطط التنمية التى ترعاها فى الدول الفقيرة، ومن خلال المساعدات الأجنبية وبنوك التنمية، كما تؤثر على خطط وبرامج البحوث الزراعية، بحيث تحفز على استخدام المبيدات. . . والعجيب، أن كثيرًا من المؤسسات الحكومية فى دول العالم الثالث يتحمس لمثل هذه التوجهات ويباركها ! ومن المؤسف أيضًا، أن ترتبط القروض والمنح التى تقدمها الدول الغنية لدول العالم الثالث بشرط أن تنفق فى شراء ودعم الكيماويات الزراعية .

الأكثر من ذلك، أن (المانح) أو (المقرض) يشترط استخدام الأموال فى شراء مبيدات من دولة منتجة بعينها!. . . بل، إن البعض يتمادى فيحدد نوع المبيد (!)، والمصنع المنتج له (! !). والأغرب من ذلك كله، أن بعض الصفقات التجارية يشترط لإتمامها أن تدخل المبيدات مع البضاعة الأساسية للصفقة!، ومن الأمثلة الصارخة على ذلك، أن اليابان قدمت مساعدات عينية إلى كل من (بنين)، و (غينيا بيساو)، عبارة عن عدد من مركبات تنتجها شركة يابانية شهيرة، واشتملت (المساعدة) - إجبارًا - على مبيدات يابانية الصنع !

ويهتم الكتاب بتوضيح أن التكلفة المباشرة للمبيدات لها بعد مهم فى المشكلة، فالمبيدات التى تصنف فى قائمة الأنواع (المأمونة) لتاثيرها النوعى أو الانتقائى، أسعارها مرتفعة، تفوق قدرة السواد الأعظم من المزارعين، الذين لا يجدون أمامهم إلا الأنواع الأخرى، التى لم يحظر استخدامها، برغم تصنيفها فى قائمة المواد الخطرة على صحة البشر. وحتى الأنواع من المبيدات عالية السمية، والتى تم حظر تداولها عالميًا، فإنها لا تزال تدمّر صحة البشر وتخرّب البيئة، فى بعض المواقع من عالمنا. وتلاحظ المؤلفة أن بعض الشركات المنتجة للمبيدات، ترفق بمنتجاتها ورقة إرشادات لاستخدام المبيد، وتذهب هذه المبيدات إلى مناطق مختلفة من العالم، لها لغات متباينة، كما أن العمال الذين يتم استخدامهم لرش المبيدات هم، فى الغالب، من الأميين الذين لا يعرفون سوى لهجتهم المحلية. . . لذلك، فإن تلك الإرشادات تذهب هباء !

وفى الكتاب عرض لتقارير فنية، أو أوراق علمية منشور، لعلماء وخبراء فى المبيدات والبيئة، من تسع دول جنوبية، هى: البرازيل • كوستاريكا - الإكوادور - باراجواى - فنزويلا - مصر - جنوب إفريقيا - الهند - ماليزيا. ونحن فى غنى عن التعرّض لكل تقرير على حدة، إذ تكاد التقارير التسع أن تتشابه، فالحال من بعضه ! وتتحدث كلها عن انتشار المبيدات عالية السميّة، وعن بداية جهود علمية تحاول بحث مشاكل المبيدات، بالرغم من الافتقار لوسائل

الرصد. غير أن هذه الجهود لا تجد استجابة فى السياسات الحكومية، بل إن حجم الورد من المبيدات فى ازدياد، بالإضافة إلى تنشيط اتجاهات التصنيع المحلى للكيماويات الزراعية، بل إن بعض الكوارث المحدودة، التى تسببت فيها المبيدات، تعجز عن تحريك بعض الجهات الحكومية لاتخاذ الإجراءات المناسبة لتأمين استخدام المبيدات، ومثال ذلك، حادث التسمم الذى تعرض له مئات الأطفال فى باراجواى، نتيجة لرش حقول القطن بمبيد (مونوكر وتوفوس)، وأدى إلى إصابتهم بالشلل، ولم يجد لدى الإدارت الرسمية الاستجابة المناسبة. كما تعترف التقارير كلها بصعوبة خفض معدل استخدام المبيدات، فى الوقت الراهن على الأقل، بالرغم من وجود القوانين الحديثة، التى تنظم مختلف الأعمال المتصلة بالمبيدات. وبالرغم من هذه القوانين، فإن الواقع يؤكد عدم وجود قيود على استخدام المبيدات فى كثير من الدول. . . ففى مصر - على سبيل المثال - تدعم الدولة المبيدات، وتتركها لحرية التداول فى السوق، فكانت النتيجة استخدامها فى غير أغراضها، إذ يشترى مزارعو الفاكهة المبيدات الخاصة بآفات القطن، لرش زراعات العنب والبرقوق والبطيخ !!، غير عابئين بتأثيراتها على صحة المستهلكين. . . ولعل ذلك يفسر حالات التسمم الناتجة عن تناول الفواكه والخضراوات المرشوشة بالمبيدات، خلال العقدين الماضيين .

وينتهى الكتاب بمجموعة من التوصيات، نختار منها:

١ – ضرورة أن تؤخذ فى الاعتبار التكلفة غير المنظورة، فى مجال صحة البشر وصحة البيئة، عند تقرير التكلفة الحقيقية للمبيدات.

٢ – مراعاة المعايير العالمية المتعارف عليها، للصحة والأمان، فى مراكز تصنيع الكيماويات الخطيرة.

٣ – وضع برامج تعليمية وتثقيفية، للتقليل من أخطار المبيدات، وإفراد برامج خاصة تناسب الأميين من عمال الزراعة .

٤ – مراعاة شروط نقل وتخزين وتفريغ المبيدات، حسب الأصول الواردة فى كتاب الإرشادات الذى أصدرته منظمة الأغذية والزراعة (فاو) .

٥ – ضمان حرية الحصول على المعلومات وتداولها، فيما يخص تصنيع المبيدات، ودرجة خطورتها، وكيفية علاج حالات التسمم بها، واحتياطات تأمين استخدامها، وحركة تصديرها واستيرادها .

٦ دعم الأبحاث العلمية الرامية إلى إيجاد الوسائل البديلة لمقاومة الآفات الزراعية، وتشجيع تطبيقاتها العملية .